

١- ٢٠٠٨/٧/١٠
 ٢- ٢٠٠٨/٧/١٠
 ٣- ٢٠٠٨/٧/١٠
 ٤- ٢٠٠٨/٧/١٠
 ٥- ٢٠٠٨/٧/١٠

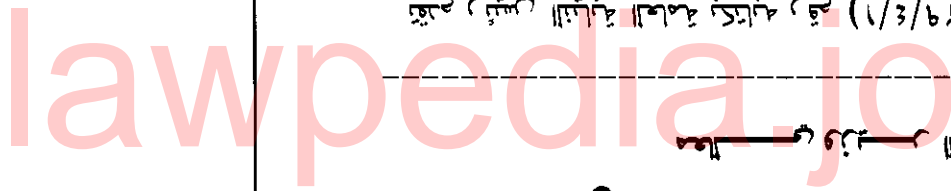
٢- ٢٠٠٨/٧/١٠

٢٠٠٨/٧/١٠

١- ٢٠٠٨/٧/١٠
 ٢- ٢٠٠٨/٧/١٠
 ٣- ٢٠٠٨/٧/١٠

٢٠٠٨/٧/١٠

١- ٢٠٠٨/٧/١٠
 ٢- ٢٠٠٨/٧/١٠
 ٣- ٢٠٠٨/٧/١٠
 ٤- ٢٠٠٨/٧/١٠
 ٥- ٢٠٠٨/٧/١٠



٢٠٠٨/٧/١٠

٢٠٠٨/٧/١٠

٢٠٠٨/٧/١٠

٢٠٠٨/٧/١٠

٢٠٠٨/٧/١٠

٢٠٠٨/٧/١٠

٢٠٠٨/٧/١٠

٢٠٠٨/٧/١٠

٢٠٠٨/٧/١٠

٢٠٠٨/٧/١٠

٢٠٠٨/٧/١٠

٢٠٠٨/٧/١٠

٢٠٠٨/٧/١٠

٢٠٠٨/٧/١٠

٢٠٠٨/٧/١٠

ما بعد

-٣-

وفي الرد على سبب الطلب نجد أن محكمة بداية جزاء السلط قد توصلت إلى واقعة مفادها أن الطنين قد دخل منزل المشتكى مع شخصين آخرين لم يكشف التحقيق عن هويتها وذلك لشراء حصان من نحاس وسنجاب محنط وبأنه المشتكى لم يتفق مع الطنين فيصل على الثمن ثم دخل إلى المطبخ لإحضار الماء للطنين وبعد ذلك استأنن الطنين ومن معه وبعد خروجهم وجد أنه فقد تليفون خلوي ومبلغ ٧٠ دينار وبأنه طالب والد الطنينين بالنفود والهاتف الخلوي وورعه بإحضارها ولما لم يحضرها تقدم بالشكوى وبعد الشكوى أحضر الطنينين ووالده الجهاز الخلوي ومبلغ ٢٥ أو ٣٠ دينار.

وحيث نجد أن محكمة بداية جزاء السلط قد توصلت إلى أن الطنينين لم يكن موجوداً مع الطنين لحظة وقوع السرقة وعليه فتكون السرقة قد وقعت من قبل الطنينين بصورة مستقلة ولم يشترك معه شقيقه أو أي شخص آخر وبالتالي فإن فعل الطنينين يشكل جنحة السرقة طبقاً للمادة ٤٠٧ من قانون العقوبات وليس ٤٠٦ من قانون العقوبات كما ذهب إلى ذلك القرار ان المطعون فيهما.

وعليه يكون سبب الطعن التمييزي واردة على الحكيم المطعون فيهما وبإل منهما.

لذا نقرر نقض الحكيم المطعون فيهما موضوع الطلب على أن يكون لهذا النقض مفعول النقض العادي عملاً في أحكام المادة ٢٩١/٤ من قانون أصول المحاكمات الجزائية وإعادة الأوراق إلى مصدرها.

قراراً صدر بتاريخ ٢٨ رجب سنة ١٤٣٠ هـ الموافق ٢١/٧/٢٠٠٩ م

القاضي المترأس

عضو

عضو

عضو

عضو

حسب مخرج

رئيس المجلس الأعلى لادمان

دوق / م.س